الأمم المتحدة

A/C.5/64/SR.29

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
6 August 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٤ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ماورير ..... (سويسرا)

رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

البند ١٥٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية

البند ١٥٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي

البند ١٥٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-34416 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط:

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

البند ١٥٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان

البند ١٦٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية

البند ١٦٣ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٤٨ من جدول الأعمال: تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/64/584 و Corr.1 و A/64/660/Add.7 و A/64/673 و Corr.1)

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/64/533 وA/64/629 و A/64/660/Add.5)

البند ١٥٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/64/583 و A/64/660/Add.8 و A/64/670)

البند ١٥٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (A/64/617 و A/64/660/Add.11 و A/64/686)

البند ١٥٦ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/64/604 و A/64/660/Add.6 و A/64/661)

البند ١٥٧ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (A/64/601 و A/64/647 و A/64/660/Add.9 و A/64/712)

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط:

(أ) **قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك** (A/64/536 و Corr.1 و A/64/630 وA/64/660/Add.4)

البند ١٥٩ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان (A/64/566 و A/64/632 وA/64/660/Add.3)

البند ١٦٠ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (A/64/602 و A/64/636 وA/64/660/Add.2)

البند ١٦٣ من جدول الأعمال: تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) (تابع) (A/64/644 و A/64/754)

١ - **السيد يامازاكي** (المراقب المالي): عرض تقرير أداء ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/64/584 و Corr.1)، وقال إن الجمعية العامة اعتمدت مبلغا قدره ٦٠٠ ٤٠٢ ٤٧٥ دولار للإنفاق على البعثة، وإن النفقات بلغت ٣٠٠ ٣٧٣ ٤٧٥ دولار، وبقي رصيد حر قدره ٣٠٠ ٢٩ دولار، وهو ما يمثل استخداما شبه كامل للموارد. ويُعزى الفارق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند الاتصالات والوقود وتناوب قوات شرطة الأمم المتحدة وإعادتها إلى الوطن. وهذا الانخفاض قابلته احتياجات إضافية في إطار البند المتعلق بالأفراد العسكريين نتيجة ارتفاع تكاليف خدمات الرحلات الجوية التجارية عما كان متوقعا. ودعا الجمعية العامة إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٥٠ من تقرير الأداء.

٢ - وأشار المتحدث إلى أن الميزانية المقترحة بمبلغ ٧٠٠ ٥٣٥ ٤٩٢ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/64/673 و Corr.1) تعكس زيادة بنسبة ٠,٢ في المائة عن التمويل البالغ قدره ١٠٠ ٧٧٤ ٤٩١ دولار الذي خصصته الجمعية العامة للإنفاق على البعثة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويُعزى الفارق أساسا إلى الاحتياجات الإضافية الناشئة تحت بند استئجار الطائرات المروحية والطائرات الثابتة الجناحين وتشغيلها استنادا إلى أسعار العقود الجديدة؛ وفي إطار برنامج

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ فضلا عن الاحتياجات الإضافية الناشئة تحت بند المرافق والهياكل الأساسية والناجمة عن تكاليف أمن أماكن الإقامة وتكلفة الكهرباء والوقود والزيوت ومواد التشحيم. ودعا الجمعية العامة إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٧٧ من تقرير الميزانية.

٣ - وعرض تقرير أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/64/533)، وقال إن الجمعية العامة اعتمدت مبلغا قدره ٠٠٠ ٩٤٣ ٥٤ دولار، للإنفاق على القوة، وإن النفقات بلغت ٠٠٠ ٧٢٨ ٥٤ دولار، وبقي رصيد حر قدره ١٠٠ ١٢٣ دولار، وهو ما يمثل معدل استخدام قدره ٩٩,٨ في المائة. ويُعزى الفارق أساسا إلى انخفاض في التكاليف الفعلية لتناوب الوحدات قابلته احتياجات إضافية فيما يتعلق بالمرافق والهياكل الأساسية، والموظفين الدوليين. وطلب إلى الجمعية العامة أن تتخذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٣١ من تقرير الأداء.

٤ - وأشار إلى أن الميزانية المقترحة بمبلغ ٠٠٠ ٠٤٠ ٥٧ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/64/629) تعكس زيادة بنسبة ٤,٨ في المائة عن التمويل البالغ قدره ٧٠٠ ٤١٢ ٥٤ دولار الذي خصصته الجمعية العامة للإنفاق على القوة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويُعزى الفارق أساسا إلى الزيادة في مرتبات الموظفين وما يتصل بها من تكاليف؛ وارتفاع تكاليف الصيانة استنادا إلى أسعار العقود الجديدة؛ وتزايد تكاليف الماء والغاز وخدمات البناء؛ فضلا عن ارتفاع تكلفة ساعات الطيران والوقود اللازم لتشغيل طائرتين مروحيتين. ودعا الجمعية العامة إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٣٨ من تقرير الأداء.

٥ - وعرض تقرير أداء ميزانية بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/64/583)، وقال إن الجمعية العامة اعتمدت مبلغا قدره ٤٠٠ ٦٧٦ ١٨٧ ١ دولار للإنفاق على البعثة، وإن النفقات بلغت ٨٠٠ ٣٤١ ١٦٣ ١ دولار، وبقي رصيد حر قدره ٦٠٠ ٣٣٤ ٢٤ دولار، وهو ما يمثل معدل استخدام قدره ٩٨ في المائة. ويُعزى الفارق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند النقل الجوي نتيجة عدم استخدام طائرات ذات أجنحة دوارة أو ثابتة في إطار دعم الانتخابات المحلية، وعدم شراء طائرات بلا طيار، وتأخر إنجاز الصفقة المتعلقة بشراء معدات مراقبة الحركة الجوية، وعدم تنفيذ خدمات المطارات أو تنفيذها جزئيا فقط. وقابلت هذا الانخفاض احتياجات إضافية لتغطية تكاليف وقود الديزل وحصص الإعاشة، والزيادة في مرتبات الموظفين المحليين وما يتصل بها من تكاليف، وشراء الخيام والمباني الجاهزة ومعدات إطفاء الحرائق، وإقامة مخيمات جديدة لإيواء الأفراد العسكريين الإضافيين، فضلا عن الاحتياجات الإضافية الناشئة تحت بند الموظفين الدوليين. ودعا الجمعية العامة إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٤٦ من تقرير الأداء.

٦ - وأشار إلى أن الميزانية المقترحة بمبلغ ٤٠٠ ٠٩٤ ٤٤٠ ١ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/64/670) تعكس زيادة بنسبة ٦,٩ في المائة عن التمويل البالغ قدره ٦٠٠ ٥٨٤ ٣٤٦ ١ دولار الذي خصصته الجمعية العامة للإنفاق على البعثة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويُعزى الفارق أساسا إلى النشر الكامل لأفراد الوحدات العسكرية الإضافيين البالغ عددهم ٧٨٥ ٢ فرداً عملا بقرار مجلس الأمن ١٨٤٣ (٢٠٠٨)؛ وإلى رسوم التشغيل والصيانة

الإضافية المتعلقة بعقد الإنجاز الكلي للوقود وباحتياطي الوقود الاستراتيجي المقترح؛ والاحتياجات الإضافية الناشئة عن زيادة عدد الوظائف الدولية وعن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣ المتعلق بإدارة الموارد البشرية. ودعا الجمعية العامة إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١٦٥ من تقرير الميزانية.

٧ - وعرض المتحدث تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/64/617)، وقال إن الجمعية العامة اعتمدت مبلغا قدره ٠٠٠ ٨٤٢ ١٧٢ دولار للإنفاق على البعثة، وإن النفقات بلغت ٥٠٠ ٨١٤ ١٧٢ دولار، وبقي رصيد حر قدره ٥٠٠ ٢٧ دولار، وهو ما يمثل استخداما شبه كامل للموارد. ويُعزى الفارق أساسا إلى انخفاض تكاليف التشغيل الناجم بالأساس عن مستوى استهلاك وقود الديزل الذي كان أقل من المتوقع؛ والاستعانة بالخبرات الداخلية لبناء وحدات سكنية ذات جدران صلبة بدلا عن اقتناء وحدات جاهزة؛ والتأخر في نشر طائرة للبحث والإنقاذ؛ وانخفاض تكلفة الاتصالات التجارية نتيجة عدم تنفيذ مشروع لاستئجار خطوط للاتصال بين البعثة وقاعدة الأمم المتحدة للوجستيات. وهذا الانخفاض في الاحتياجات قابله ارتفاع في التكاليف نتيجة زيادة بدل الإقامة المقرر للبعثة وتنقيح جداول المرتبات، وانخفاض معدلات الشواغر. وطلب إلى الجمعية العامة أن تتخذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٦٢ من تقرير الأداء.

٨ - وأشار إلى أن الميزانية المقترحة بمبلغ ٤٠٠ ٨٣٨ ٢٠٨ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/64/686) تعكس زيادة بنسبة ١,٤ في المائة عن التمويل البالغ قدره ٤٠٠ ٩٣٩ ٢٠٥ دولار الذي خصصته الجمعية العامة للإنفاق على البعثة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويُعزى الفارق أساسا إلى الاحتياجات الإضافية تحت بند الموظفين الوطنيين والدوليين الناجمة عن انخفاض معدلات الشواغر، وتحديث جدول مرتبات الموظفين الوطنيين، وعن الشروط الجديدة لخدمة الموظفين الدوليين التي أفرزها تطبيق جداول المرتبات المنقحة وتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٦٣ المتعلق بإدارة الموارد البشرية. ودعا الجمعية العامة إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١١٧ من تقرير الميزانية.

٩ - وعرض تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/64/604)، وقال إن الجمعية العامة اعتمدت مبلغا قدره ٠٠٠ ٠١٢ ١٩٨دولار للإنفاق على البعثة، وإن النفقات بلغت ٣٠٠ ٥٢٣ ١٦٨ دولار، وبقي رصيد حر قدره ٧٠٠ ٤٨٨ ٢٩ دولار، وهو ما يمثل معدل استخدام قدره ٨٥,١ في المائة. ويُعزى الفارق أساسا إلى إعادة هيكلة البعثة وتقلص حجمها في أعقاب نشر بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وإعلان استقلال كوسوفو. ودعا الجمعية العامة إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٣٧ من تقرير الأداء.

١٠ - وأشار إلى أن الميزانية المقترحة بمبلغ ٩٠٠ ٣٥٧ ٤٨ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/64/661) تعكس زيادة بنسبة ٣,٣ في المائة عن التمويل البالغ قدره ٠٠٠ ٨٠٩ ٤٦ دولار الذي خصصته الجمعية العامة للإنفاق على البعثة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويُعزى الفارق أساسا إلى الاحتياجات الإضافية تحت بند الموظفين الوطنيين والدوليين الناجمة عن انخفاض معدلات الشواغر، وتحديث جدول مرتبات الموظفين الوطنيين، وعن الشروط الجديدة لخدمة الموظفين الدوليين التي أفرزها تطبيق جداول المرتبات المنقحة وتنفيذ قرار الجمعية العامة

٢٥٠/٦٣ المتعلق بإدارة الموارد البشرية، فضلا عن استبدال المركبات التي مضى على استخدامها ١٠ سنوات فأكثر. ودعا الجمعية العامة إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٥٦ من تقرير الميزانية.

١١ - وعرض تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/64/601)، وقال إن الجمعية العامة اعتمدت مبلغا قدره ٠٠٠ ٧٠٨ ٦٠٣ دولار للإنفاق على البعثة، وإن النفقات بلغت ٩٠٠ ٤٦٨ ٥٩٣ دولار، وبقي رصيد حر قدره ١٠٠ ٢٣٩ ١٠ دولار، وهو ما يمثل معدل استخدام قدره ٩٨,٣ في المائة. ويُعزى الفارق أساسا إلى تقليص عدد أفراد الوحدات التابعة للبعثة؛ وزيادة الاحتياجات فيما يتعلق بالمراقبين العسكريين وضباط شرطة الأمم المتحدة نتيجة بطء عملية السحب التدريجي للوحدات وزيادة بدل الإقامة المقرر للبعثة؛ وارتفاع معدلات الشواغر الخاصة بالموظفين الوطنيين عما كان متوقعا؛ وزيادة تكاليف النقل الجوي نتيجة ارتفاع أسعار الديزل ووقود الطائرات ونشر طائرة مروحية إضافية. ودعا الجمعية العامة إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٥٢ من تقرير الأداء.

١٢ - وأشار إلى أن الميزانية المقترحة بمبلغ ٦٠٠ ٠٤٩ ٥٣٦ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/64/647) تعكس انخفاضا بنسبة ٤,٤ في المائة عن التمويل البالغ قدره ٧٠٠ ٩٧٨ ٥٦٠ دولار الذي خصصته الجمعية العامة للإنفاق على البعثة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويُعزى الفارق أساسا إلى خفض عدد أفراد الوحدات الذين جرى إيفادهم في سياق إكمال المرحلة الثالثة من خفض العنصر العسكري للبعثة. ودعا الجمعية العامة إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٧٧ من تقرير الميزانية.

١٣ - وعرض تقرير أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/64/536 و Corr.1)، وقال إن الجمعية العامة اعتمدت مبلغا قدره ٠٠٠ ٧٢٦ ٤٥ دولار للإنفاق على البعثة، وإن النفقات بلغت ٨٠٠ ٧١١ ٤٥ دولار، وبقي رصيد حر قدره ٢٠٠ ١٤ دولار، وهو ما يمثل استخداما شبه كامل للموارد. ويُعزى الفارق أساسا إلى انخفاض تكاليف المرافق والهياكل الأساسية نتيجة تقلص الاحتياجات من الجدران الأمنية، وإلغاء صفقة شراء الماسحات المحمولة باليد لعدم استيفائها مواصفات الأمم المتحدة، وانخفاض كلفة الوحدة من معدات المراقبة. وهذا الانخفاض قابلته زيادة في تكاليف الموظفين العسكريين نتيجة ارتفاع سعر حصص الإعاشة وتكاليف الرحلات الجوية المستأجرة لمناوبة أفراد القوات العسكرية، وزيادة في الاحتياجات تحت بند الموظفين الوطنيين والدوليين نتيجة تنقيح جداول المرتبات. ودعا الجمعية العامة إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٢٦ من تقرير الأداء.

١٤ - وأشار إلى أن الميزانية المقترحة بمبلغ ١٠٠ ٩٢١ ٤٧ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/64/630) تعكس زيادة بنسبة ٦,٤ في المائة عن التمويل البالغ قدره ٧٠٠ ٠٢٩ ٤٥ دولار الذي خصصته الجمعية العامة للإنفاق على البعثة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويُعزى الفارق أساسا إلى الاحتياجات الإضافية الناشئة تحت بند تناوب الوحدات العسكرية؛ وبند الموظفين الدوليين، نتيجة تطبيق جدول المرتبات الجديد بالأساس؛ فضلا عن الاحتياجات المتعلقة باستبدال أجهزة التبريد ومعدات أماكن الإقامة وأثاث المكاتب ومعدات إطفاء الحرائق بسبب التلف والتقادم. ودعا الجمعية العامة إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٥٧ من تقرير الميزانية.

١٥ - وعرض تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/64/566)، وقال إن الجمعية العامة اعتمدت مبلغا قدره ٨٧٦ ٨٩٣ ٧٠٠ دولار للإنفاق على البعثة، وإن النفقات بلغت ٨٦٠ ٤٨٨ ١٠٠ دولار، وبقي رصيد حر قدره ١٦ ٤٠٥ ٥٠٠ دولار، وهو ما يمثل معدل استخدام قدره ٩٨,١ في المائة. ويُعزى الفارق أساسا إلى انخفاض عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة الذين يتلقون بدل الإقامة المقرر للبعثة بالمستوى المطبق على فترة ٣٠ يوما الأولى نتيجة تقلص عدد عمليات التناوب؛ وعدم الموافقة على العرض المتعلق بإعادة بناء الساحات المخصصة لخدمة طائرات البعثة في جوبا بسبب التكلفة المفرطة؛ وتأخر تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ودعا الجمعية العامة إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٧١ من تقرير الأداء.

١٦ - وأشار إلى أن الميزانية المقترحة بمبلغ ٧٠٠ ٣٠٩ ٩٧٧ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/64/632) تعكس زيادة بنسبة ٢ في المائة عن التمويل البالغ قدره ٢٠٠ ٣٥٠ ٩٥٨ دولار الذي خصصته الجمعية العامة للإنفاق على البعثة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويُعزى الفارق أساسا إلى الاحتياجات الإضافية تحت بند الوحدات العسكرية الناشئة عن زيادة تكاليف تناوب القوات، وارتفاع تكاليف المعدات الأساسية استنادا إلى مذكرات التفاهم الموقعة، والزيادة المرتقبة في تكلفة حصص الإعاشة؛ والاحتياجات الإضافية تحت بند الموظفين الوطنيين الناجمة عن تطبيق متوسط أعلى على جدول مرتباتهم؛ فضلا عن الاحتياجات الإضافية الناشئة تحت بند النقل الجوي نتيجة ارتفاع التكاليف التعاقدية المضمونة وتكاليف ساعات الاستئجار والتشغيل. ودعا الجمعية العامة إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١٥٠ من تقرير الميزانية.

١٧ - وعرض تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (A/64/602)، وقال إن الجمعية العامة اعتمدت مبلغا قدره ٨٠٠ ٦٠٠ ٤٥ دولار للإنفاق على البعثة، وإن النفقات بلغت ٨٠٠ ٠٦٠ ٤٥ دولار، وبقي رصيد حر قدره ٠٠٠ ٥٤٠ دولار، وهو ما يمثل معدل استخدام قدره ٩٨,٨ في المائة. ويُعزى الفارق أساسا إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند استئجار الطائرات الثابتة الجناحين وتشغيلها نتيجة تقلص عدد ساعات الطيران، ومن ثم انخفاض الاحتياجات من وقود الطيران، بالإضافة إلى قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتسديد تكاليف الرحلات التي أُنجزت دعماً لبرنامج تدابير بناء الثقة؛ وانخفاض الاحتياجات فيما يتعلق باقتناء المرافق الجاهزة ومعدات الأمن والسلامة؛ وعدم اقتناء معدات التبريد. ودعا الجمعة العامة إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٤١ من تقرير الأداء.

١٨ - وأشار إلى أن الميزانية المقترحة بمبلغ ٩٠٠ ٢٣٠ ٥٨ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/64/636) تعكس زيادة بنسبة ٨,٨ في المائة عن التمويل البالغ قدره ٦٠٠ ٥٢٧ ٥٣ دولار الذي خصصته الجمعية العامة للإنفاق على البعثة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويُعزى الفارق أساسا إلى زيادة تكاليف أسطول البعثة من الطائرات المروحية الناجمة عن ترتيبات العقود الجديدة؛ والاحتياجات الإضافية تحت بند الموظفين الدوليين الناشئة عن تطبيق جدول مرتبات منقح وتنفيذ قرار الجمعية العامة ٦٣/٢٥٠ المتعلق بإدارة الموارد البشرية؛ فضلا عن زيادة الاعتماد المرصود لمعدات المسح وإزالة الألغام وكشفها.

ودعا الجمعية العامة إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ٥٩ من تقرير الميزانية.

١٩ - وعرض الميزانية المقترحة لتمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (A/64/644)، وقال إن المبلغ المقترح في الميزانية، وهو ٢٠٥ ٢٢١ ٣٠٠ دولار، يعكس انخفاضا قدره ٣,٩ في المائة مقارنةً بالتمويل البالغ قدره ٢١٣ ٥٨٠ ٠٠٠ دولار الذي خصصته الجمعية العامة دعماً للبعثة في الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠. ويُعزى الفارق أساسا إلى انخفاض الاعتماد المرصود لعمليات الشحن وما يتصل بها من نفقات تقترن بنقل المعدات المملوكة للوحدات؛ وانخفاض الاحتياجات المتعلقة باقتناء المركبات ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ فضلا عن الانخفاض الناجم عن توقع تمويل وظائف فرق التخطيط في المقر من حساب دعم عمليات حفظ السلام. ودعا الجمعة العامة إلى اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١٠٢ من تقرير الميزانية.

٢٠ - **السيدة ماكلورغ** (رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قالت في معرض تقديمها تقرير اللجنة الاستشارية عن تمويل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/64/660/Add.7)، إن توصيات اللجنة المتعلقة بالميزانية المقترحة للعملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ستفضي إلى تخفيض إجمالي قدره ٥٠٠ ٩٥٧ دولار. وأفادت أن اللجنة توصي بالموافقة على جل المقترحات المتعلقة بالملاك الوظيفي الواردة في تقرير الميزانية، عدا المقترحات المتعلقة باستحداث وظائف إضافية معينة وتحويل وظائف المتعاقدين إلى وظائف قارة في إطار عنصر الدعم. وقالت إن اللجنة قد وضعت في اعتبارها التخفيض المقرر في عدد الموظفين والاستعراض المقبل الذي سيضطلع به مجلس الأمن فيما يتعلق بولاية العملية، وكذلك ما أشار إليه الأمين العام من أن أي آثار يفرزها الاستعراض بالنسبة إلى الاحتياجات من الموارد للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ ينبغي أن تبلغ إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وأشارت إلى أن توصيات اللجنة بشأن تقرير أداء عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ترد في الفقرة ٣٧ من تقرير اللجنة.

٢١ - وقالت في سياق عرض تقرير اللجنة الاستشارية عن تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/64/660/Add.5)، إن توصيات اللجنة المتعلقة بالميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ستفضي إلى تخفيض إجمالي قدره ٤٠٠ ١٤٥ دولار. وبما أن اللجنة تتوقع أن تحقق قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، بوصفها بعثة قديمة العهد ومستقرة، مكاسبَ من حيث الكفاءة تقلل من احتياجاتها من الموظفين، فإنها توصي بعدم الموافقة على الطلب المتعلق بالمساعدة المؤقتة العامة لموظف شؤون مدنية وبإحداث وظيفة متطوع في الأمم المتحدة.

٢٢ - واسترسلت بالقول إن اللجنة الاستشارية تكرر التوصية التي قدمتها في البداية في تقريرها عن الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ (A/63/746/Add.9) بأن يستعرض الأمين العام هيكل كل من بعثة الأمم المتحدة والمساعي الحميدة للأمين العام في قبرص بهدف تجنب الازدواجية في المهام الفنية ومهام الدعم. وبخصوص الدعم والتعاون فيما بين البعثات، قالت المتحدثة إن اللجنة تستحسن المقترح المتعلق بتعزيز التنسيق الإقليمي لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وبإضفاء الطابع الرسمي على عملية التنسيق تلك، وهو إجراء

يُتوقع أن يساعد على تحقيق وفورات سنوية متكررة لجميع الكيانات المعنية بنحو ٣,٥ ملايين دولار.

٢٣ - وأشارت المتحدثة إلى أن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن تقرير أداء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ترد في الفقرة ٣٤ من تقرير اللجنة.

٢٤ - وقالت في سياق عرضها تقرير اللجنة الاستشارية عن تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (A/64/660/Add.8) إن توصيات اللجنة المتعلقة بالميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ستفضي إلى تخفيض إجمالي قدره ٢٠٠ ٧٤٤ ٢٩ دولار. ولما كانت اللجنة تدرك أن المناقشات لا تزال جارية بشأن شكل البعثة ومحاور تركيزها في المستقبل، فقد نظرت في مقترحات الأمين العام بخصوص الميزانية في ضوء الولاية الحالية للبعثة، وهي تقدم توصياتها دون الإخلال بأي قرار يتخذه المجلس بشأن الولاية الحالية للبعثة، وعلى أن يكون مفهوما أن أي قرار من هذا القبيل تترتب عليه آثار مالية سوف يستلزم تقديم تقديرات منقحة للميزانية.

٢٥ - وأفادت المتحدثة أن اللجنة الاستشارية توصي بتطبيق عامل تأخير نشر نسبته ٤ في المائة على تقديرات الميزانية الخاصة بأفراد الشرطة والأفراد العسكريين بدلا من نسبة ٣ في المائة المقترحة. وإذ تضع اللجنة في اعتبارها الدور المنوط بالبعثة والمتمثل في حماية المدنيين والطلب المقدم من مجلس الأمن بأن تخطط البعثة لكي تسلم تدريجيا المهام التي تضطلع بها في المقاطعات الغربية، فإنها توصي بعدم الموافقة على المقترحات المتعلقة بإحداث عدد من الوظائف المدنية الجديدة معتبرةً أن المهام المتصلة بتلك الوظائف يمكن تغطيتها من الموارد الحالية. وتوصي اللجنة أيضا بإجراء تخفيض إجمالي بنسبة ٤ في المائة للاحتياجات المقدرة من الموارد لتغطية التكاليف التشغيلية بالنظر إلى نمط انخفاض الإنفاق المسجل سابقا، ولا سيما في بند العمليات الجوية.

٢٦ - وأشارت إلى أن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن تقرير أداء البعثة ترد في الفقرة ٨٤ من تقرير اللجنة.

٢٧ - وقالت في سياق عرضها تقرير اللجنة الاستشارية عن تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي (A/64/660/Add.11) إن توصيات اللجنة المتعلقة بالميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ستفضي إلى تخفيض إجمالي قدره ٨٠٠ ٠٢٦ ٢ دولار. ونظرا لأهمية بناء القدرات في صفوف الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي، توصي اللجنة بالموافقة على المقترحات المتعلقة بملاك الموظفين، عدا المقترح المتعلق بإنشاء وظيفة جديدة من رتبة ف-٣ بمكتب مفوض الشرطة. وأشارت إلى أن توصيات اللجنة بشأن تقرير أداء البعثة ترد في الفقرة ٣٩ من تقرير اللجنة.

٢٨ - وقالت المتحدثة في سياق عرضها تقرير اللجنة الاستشارية عن تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/64/660/Add.6) إن اللجنة توصي بالموافقة على الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. ومع ذلك، توصي اللجنة بأن يُضمَّن مشروع الميزانية المقبل تقييما للنتائج التي ستحققها الخطة الجارية المتوقع تنفيذها في أربع مراحل فيما يتعلق بخفض تكاليف دعم البعثة، وهي تأمل أن يُستفاد من الدروس المستخلصة من إعادة تشكيل البعثة وتقليص حجمها في بعثات أخرى تخضع لعمليات مماثلة.

٢٩ - وأشارت إلى أن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن تقرير أداء البعثة ترد في الفقرة ٣٢ من تقرير اللجنة.

٣٠ - وقالت المتحدثة في معرض تقديمها تقرير اللجنة الاستشارية عن تمويل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا

(A/64/660/Add.9) إن توصيات اللجنة المتعلقة بالميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ستفضي إلى تخفيض إجمالي قدره ٦٠٠ ٢٨٩ ٦ دولار. وبما أنه يُتوخى سحب نحو ٠٠٠ ٢ من الأفراد العسكريين، توصي اللجنة بخفض الاحتياجات المقدرة للنقل الجوي والسفر الرسمي. علاوة على ذلك، توصي اللجنة، في ضوء ما وردها من معلومات تفيد أن ١٠٠ فرد من قوة الحراسة المنغولية للمحكمة الخاصة لسيراليون أعيدوا إلى وطنهم بعد إعداد الميزانية المقترحة للبعثة، بإجراء تخفيض إضافي قدره ٧٠٠ ٩٢٦ ٢ دولار.

٣١ - وأضافت بالقول إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على المقترح المتعلق بإنشاء وظيفة من رتبة ف-٤ لمستشار لشؤون إصلاح قطاع الأمن، وتحويل ثلاث وظائف دولية إلى وظائف موظفين وطنيين، وتحويل ثلاث وظائف من فئة الخدمات العامة إلى وظائف موظفين وطنيين وإلغاء وظيفة من فئة الخدمات الميدانية. واسترسلت بالقول إن اللجنة تلاحظ أن الميزانية المقترحة لا تشير إلى الاحتياجات التي تدخل في نطاق دعم الانتخابات، عدا الخدمات الاستشارية، لأنه لا يمكن تحديد تلك الاحتياجات بالكامل.

٣٢ - وأشارت إلى أن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن تقرير أداء البعثة ترد في الفقرة ٥٣ من تقرير اللجنة.

٣٣ - وقالت المتحدثة في معرض تقديمها تقرير اللجنة الاستشارية عن تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/64/660/Add.4) إن اللجنة توصي بالموافقة على الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١. وقد لاحظت اللجنة مشاركة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المبادرة الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جانب قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، وأُبلغت بما ترتب على تلك المشاركة من انخفاض في التكاليف المتصلة بالمعدات بلغ نحو ٠٠٠ ٣٨٦ دولار، قابلته احتياجات إضافية قدرها ٦٠٠ ٦٩ دولار تُعزى إلى المقترح المتعلق بإعادة تصنيف وظيفة ''رئيس قسم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات'' إلى ''نائب رئيس الخدمات الإقليمية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات''.

٣٤ - وأشارت إلى أن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن تقرير أداء قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ترد في الفقرة ٣٢ من تقرير اللجنة.

٣٥ - وقالت المتحدثة في معرض تقديمها تقرير اللجنة الاستشارية عن تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان (A/64/660/Add.3) إن توصيات اللجنة المتعلقة بالميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ستفضي إلى تخفيض إجمالي قدره ٣٠٠ ٩٦٤ ٣٨ دولار. وبالنظر إلى أنماط الإنفاق السابقة وإمكانية استخدام طريق الإمدادات الجنوبي الأقل تكلفة والحاجة إلى احتواء تكاليف استئجار الطائرات، توصي اللجنة بإجراء تخفيض إجمالي قدره ٣٥ مليون دولار للاحتياجات المدرجة تحت بند التكاليف التشغيلية. وترى اللجنة أنه ينبغي استكشاف جدوى تنفيذ عمليات جوية مشتركة بين بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ولا سيما استخدام رحلات تأجير طويلة الأجل لتناوب القوات. ونظرا لمعدل الشغور الحالي للموظفين الدوليين، توصي اللجنة بتطبيق عامل شغور بنسبة ٢٨ في المائة بدلا من نسبة ٢٦ في المائة المقترحة.

٣٦ - وبينما أشارت المتحدثة إلى طلب اللجنة الاستشارية أن تظل فعالية الاستراتيجية التشغيلية المنقحة للفترة

٢٠٠٩/٢٠١٠ قيد الاستعراض وأن تُحاط الجمعية العامة بنتائج الاستعراض في سياق الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، نظرا للقدر الكبير من الموارد المطلوبة لدعم تنفيذ الاستراتيجية المنقحة، قالت إن اللجنة تأسف لعدم تقديم تقييم كامل في ذلك الصدد.

٣٧ - وأشارت إلى أن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن تقرير أداء البعثة ترد في الفقرة ٦٤ من تقرير اللجنة.

٣٨ - وقالت المتحدثة في معرض تقديمها تقرير اللجنة الاستشارية عن تمويل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (A/64/660/Add.2) إن توصيات اللجنة المتعلقة بالميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ستفضي إلى تخفيض إجمالي قدره ٥٠٠ ١٣٠ دولار. وأفادت أن اللجنة توصي بعدم الموافقة على المقترحين المتعلقين بإنشاء وظيفة موظف المحطات الجوية وبتحويل وظيفة مساعد شؤون المحفوظات إلى وظيفة ثابتة. وأشارت إلى أن توصيات اللجنة بشأن تقرير أداء البعثة ترد في الفقرة ٤٠ من تقرير اللجنة.

٣٩ - وقالت المتحدثة في معرض تقديمها تقرير اللجنة الاستشارية عن تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الذي يشمل أيضا النظر في أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم البعثة (A/64/754)، إن توصيات اللجنة المتعلقة بالميزانية المقترحة للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ ستفضي إلى تخفيض إجمالي قدره ٥٣٠ ٧١٦ ٢٢ دولار نظرا لنمط انخفاض الإنفاق الناجم أساسا عن ظروف خارجة عن سيطرة البعثة. وأفادت أن اللجنة قد عالجت، في تقريرها العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لعمليات حفظ السلام (A/64/660)، الصعوبات التي تواجهها البعثة في تعيين الموظفين والاحتفاظ بهم. وبما أن البعثة بصدد استعراض نظام مراقبة الممتلكات لضمان الامتثال لمتطلبات الأمم المتحدة فيما يتعلق بإجراء تفتيش مادي كامل لجميع المعدات المملوكة للأمم المتحدة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، يساور اللجنة القلق من أن الترتيبات اللازمة لإجراء التفتيش لم تُتخذ بعد.

٤٠ - **السيدة أهلنيوس** (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): قالت في معرض تقديم تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن التقييم البرنامجي لأداء بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ولمدى تحقيقها للنتائج المتوخاة (A/64/712)، إن التقييم الشامل المتعلق ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا هو الأخير من أصل مجموعة تتألف من ثلاثة تقارير. ففي عام ٢٠٠٩، أنجز مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييما مماثلا لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (A/63/713) واستكمل تقييما بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وكانت الجمعية العامة قد نظرت في التقييم المتعلق بعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في دورتها الثالثة والستين؛ وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، أحال مكتب خدمات الرقابة الداخلية تقييمه بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى إدارة عمليات حفظ السلام للتعليق عليه. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٥٩، تتاح تقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، التي لا تقدم مباشرة إلى الجمعية العامة، بناء على طلب الدول الأعضاء. وأضافت بالقول إن التقييم المتعلق ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا يشمل النظر في مدى أهمية ولاية البعثة وفي التقدم المحرز في تنفيذها، وقياس النتائج التي حققتها البعثة ودرجة الكفاءة التي أنجزت بها تلك النتائج، بالإضافة إلى تقييم مدى سلامة استراتيجيات البعثة وترتيباتها المتعلقة بالشراكات. ويسعى التقييم أيضا إلى تحديد أفضل الممارسات لكي تستفيد منها عمليات أخرى لحفظ السلام.

٤١ - وأشارت المتحدثة إلى ما أُحرز من تقدم كبير في مجال تنفيذ ولاية البعثة. فالسكان يعتبرون أن البعثة تشكل

عنصرا أساسيا لدعم السلام. وتتجلى النجاحات المتحققة في جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، فضلا عن تنظيم الانتخابات. غير أن التقدم كان محدودا في مجالات تتطلب استراتيجيات محلية وتمويلا خارجيا، ومن بينها إصلاح قطاع الأمن والجهاز القضائي والمؤسسات الإصلاحية. وإن هذا التقدم المحدود يقوض استدامة السلم والأمن ويؤثر في مجالات أخرى تدخل في نطاق ولاية البعثة، ومن بينها تعزيز حقوق الإنسان.

٤٢ - ومن أهم التوصيات الاثنتي عشرة المقدمة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية، الحاجة إلى وضع استراتيجية شاملة لإصلاح قطاع الأمن، وتقديم الدعم اللازم إلى الشرطة الوطنية في ليبريا وتجنب نشوء فراغ أمني في أعقاب تقليص حجم البعثة، وتعزيز التكامل بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري في ليبريا. ورغم التحديات التي لا تزال قائمة، فإن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا اتبعت أساليب مبتكرة للعمل إلى جانب الفريق القطري من أجل تعزيز الكفاءة والفعالية والآثار الإيجابية، والتقدم بنهج ”وحدة عمل الأمم المتحدة“.

٤٣ - **السيد كوفي** (كوت ديفوار): تحدث بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وقال إن الميزانية المقترحة لكل بعثة تعكس الاحتياجات من الموارد للفترة المذكورة، وهي بالتالي ستساعد على تحقيق الهدف العام لمجلس الأمن المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين. وأشار المتحدث إلى أن مجموعته تلاحظ أن كل بعثة ستساهم، خلال فترة الميزانية ٢٠١٠-٢٠١١، في تحقيق عدد محدد من الإنجازات المتوقعة عن طريق إنجاز النواتج الرئيسية ذات الصلة.

٤٤ - ورغم ما تحقق من تقدم جدير بالثناء على درب بلوغ أهداف البعثة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، فإن مجموعة الدول الأفريقية تدعو الأمين العام مجددا إلى أن يعجل بمعالجة المسائل المتعلقة بارتفاع معدلات الشواغر، وارتفاع معدل دوران الموظفين والمشاكل المتصلة بعمليات الشراء، التي تطرح جميعا تحديات أمام التنفيذ الكامل لولاية كل بعثة. وأضاف بالقول إن المشاريع السريعة الأثر تؤدي دورا هاما في ذلك الصدد، وإنه ينبغي مضاعفة الجهود لإزالة المعوقات التي تحول دون تنفيذ تلك المشاريع ولضمان تنفيذ جميع المشاريع المبرمجة بعد الموافقة على الموارد.

٤٥ - وأشار إلى ضرورة تزويد جميع بعثات حفظ السلام بالموارد الكافية، وإلى أن اللجنة الاستشارية قد أوصت على الرغم من ذلك بتخفيض الموارد التشغيلية وطبقت في بعض الحالات عوامل شغور أعلى. وقال إن المجموعة مصممة على التأكد من أن اللجنة تؤيد تزويد مختلف البعثات بكافة الموارد المبررة.

٤٦ - وبالنسبة إلى الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، قال المتحدث إن من الأهمية بمكان أن تحصل البعثات على الموارد الكافية لتخطي المنعطفات التي حددتها تلك البعثات على درب تحقيق أهدافها ضمن أطر الميزنة القائمة على النتائج. وينبغي للجنة أن تراعي خصوصيات كل بعثة والظروف الفريدة التي تعمل فيها وأن تزودها بما تحتاجه من موارد بناء على ذلك.

٤٧ - **السيد ويندزور** (أستراليا): تحدث أيضا بالنيابة عن كندا ونيوزيلندا، وأكد من جديد دعم الوفود الثلاثة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وللجهود المبذولة من أجل تعزيز استقرار البلد في المدى الطويل. وأشار أيضا إلى المساعدة الأمنية المكثفة التي ما فتئت تقدمها أستراليا ونيوزيلندا إلى تيمور - ليشتي عن طريق القوة الدولية لتحقيق الاستقرار. ورغم ما تحقق من تحسن في الوضع الأمني العام وفي العملية السياسية بتيمور - ليشتي، مثلما تبينه الانتخابات التي نظمت على مستوى القرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، فإن البعثة ما زال أمامها الكثير من

العمل. فالحالة القائمة لا تزال هشة، وينبغي توخي الحذر لدى التخطيط لمستقبل البعثة، بما في ذلك التغييرات الهامة التي يمكن إدخالها على مستوى إدارتها.

٤٨ - ومضى المتحدث قائلا إن الوفود الثلاثة تحث على تزويد البعثة بالموارد الكافية كيما يتسنى لها معالجة المجالات الرئيسية لإصلاح قطاع الأمن وتعزيز سيادة القانون والنهوض بالحوكمة الديمقراطية وإرساء أسس الحوار وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولما كانت الوفود الثلاثة تؤمن بأن توفير الموارد يمثل عنصرا من العناصر الرئيسية لتحقيق فعالية عمليات حفظ السلام المتكاملة، فإنها تؤيد مقترح الأمين العام بتعيين موظفين مدنيين إضافيين تتوفر لديهم المهارات الفنية اللازمة لتعزيز القدرات المهنية لأفراد الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي وللنهوض بقطاع الأمن برمّته.

٤٩ - وقال إن الوفود الثلاثة ترحب بجهود البعثة الرامية إلى تغطية زيادة التكاليف عن طريق تحقيق مكاسب من حيث الكفاءة، وذلك بوسائل منها الصيانة الوقائية والتداول بالفيديو والاعتماد على الخبرات الداخلية. وتثني الوفود الثلاثة على الإنجاز الذي حققته البعثة والمتمثل في خفض الاحتياجات التشغيلية بنسبة ١٥ في المائة مقارنة بالاعتمادات المرصودة خلال السنوات السابقة مع الاستمرار في تنفيذ ولايتها. وأعرب عن تأييده للنداء الذي وجهته اللجنة الاستشارية لكي تنسج البعثات الأخرى على منوال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - لشتي.

٥٠ - وأشار إلى الجهود الجارية من أجل التعجيل بشغل الشواغر والحد من معدل دوران الموظفين رغم حجم العراقيل القائمة، مثل بعد المسافة وانخفاض البدلات التي كانت تخصص للموظفين سابقا، والمدة الطويلة التي تستغرقها عمليات التعيين. كما أشار إلى ضرورة التعجيل بمعالجة مسألة طول المدة التي تستغرقها عمليات التعيين بوجه خاص، بوصفها مشكلة متفشية على نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها.

٥١ - **السيد ميلانوفيتش** (صربيا): قال إن الوجود المستمر لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بمقاطعة كوسوفو وميتوهيجا لا يزال يمثل عنصرا حاسما للأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان، وفقا للولاية الواردة في قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)؛ لذلك، ينبغي تزويد البعثة بما يكفي من الموظفين والموارد المالية. وقد تمكنت البعثة من أداء دورها الأساسي في ظروف غير مواتية أفرزها الإعلان الانفرادي غير القانوني للاستقلال من جانب السلطات المحلية في كوسوفو، رغم إعادة تشكيل البعثة وخفض عدد موظفيها والموارد المرصودة لها في الميزانية إلى مستويات غير مسبوقة. وأشار إلى ضرورة تزويد البعثة بجميع الوسائل الضرورية لتمكينها من الوفاء بولايتها في إطار نهج الأمم المتحدة المحايد.

٥٢ - وقال إن وفده ينظر في الاقتراحات المتعلقة بالحفاظ على المستويات الحالية لملاك الموظفين وبالزيادة المتواضعة لموارد الميزانية المقترحة في ضوء تلك الظروف والمستجدات. وإن وفده يرحب بالاقتراح المتعلق بتحويل ثلاث وظائف في فئة المساعدة المؤقتة العامة داخل مكتب الممثل الخاص للأمين العام، الذي أُحدث لتيسير وتعزيز التعاون والتنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، إلى مناصب قارة. وأشار إلى أن وفده يلاحظ بسرور أن إحدى الوظائف الثلاث قد شُغلت فعلا ويعرب عن أمله في أن تُشغل الوظيفتان المتبقيتان على وجه السرعة. فتلك الوظائف ستساهم في الحفاظ على دور البعثة في مجالات هامة تتعلق بحفظ النظام والجمارك وجهاز القضاء عن طريق تيسير تنسيق السياسات والتعاون التقني مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو.

٥٣ - وقال إن وفده يقر بدور مكتب دعم وتيسير شؤون الطوائف، والحضور الميداني في بلديتي متروفيتسا وبتش، ويلاحظ إحداث منصب موظف أقدم لشؤون حقوق الإنسان من رتبة ف-٥، وهو ما من شأنه أن يعزز قدرة المكتب على معالجة القضايا المتصلة بحقوق الإنسان على النحو الواجب. وينبغي للبعثة أن تستمر في أداء دور مهم لتيسير مشاركة ممثلي المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي لكوسوفو في مبادرات التعاون الإقليمي.

٥٤ - واسترسل بالقول إن وفده يؤيد كل التأييد ممارسة بعثة الأمم المتحدة لوظيفة التمثيل الخارجي تمشيا مع سياسة الوفد المتمثلة في تقديم الدعم الكامل لمبادرات التعاون الإقليمي بشأن القضايا موضع الاهتمام المشترك. وقال إن وفده يعتبر أنه لا يمكن إطلاقا المساس بقدرة البعثة على تيسير أنشطة إعادة البناء والترتيبات الأمنية في المجالات المتصلة بالتراث الثقافي والديني، ولا سيما فيما يتعلق بالمواقع التراثية الأورثوذكسية الصربية الثمانية. ومن الأهمية بمكان أن يتولى كل من بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي في كوسوفو مراقبة تلك المواقع عقب الاستبدال المبرمج لوحدات الحراسة الثابتة التابعة لقوة الأمن الدولية في كوسوفو بحرس شرطة كوسوفو. كما أن الحفاظ على القدرات الإدارية لبعثة الأمم المتحدة في مجال تجهيز طلبات إصدار الوثائق والتصديق عليها يتسم بأهمية حيوية بالنسبة إلى السكان المحليين.

٥٥ - وأضاف بالقول إنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تركز تركيزا أكبر على مكافحة الجريمة المنظمة، ولا سيما الاتجار بالمخدرات، وإن على جميع وكالات الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو أن تتعاون تحقيقا لذلك الغرض. وأشار إلى أن مبدأ سيادة القانون، بوصفه الأساس لضمان التواجد المستدام لجميع الطوائف في كوسوفو، يتسم بأهمية قصوى ويجب تكريسه بوسائل منها على وجه الخصوص زيادة معدلات عودة الأشخاص المشردين داخليا. وقال إن وفده يؤيد مقترحات الأمين العام التي وافقت عليها اللجنة الاستشارية، على أمل أن تساعد موارد الميزانية المقترحة بعثة الأمم المتحدة على الوفاء بولايتها.

٥٦ - **السيد دياب** (الجمهورية العربية السورية): قال إن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك قد أنشئت منذ أكثر من ثلاثين عاماً بموجب قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) بسبب الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري. ورغم الدعوات المتكررة إلى الانسحاب الكامل إلى حدود عام ١٩٦٧، فإن الاحتلال لا يزال قائماً. ولذلك، فإن وفده يرى أن تتحمّل السلطة القائمة بالاحتلال تمويل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وفقاً لقرارات الجمعية العامة المتصلة بالموضوع. وتابع بالقول إن وفده يرحب بتعيين القائد الجديد للقوة وبوصول وحدة من الفلبين. واختتم بالقول إن وفده يقر بالعمل الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة وبتعاونها مع السلطات السورية، ويثني على جهود البلدان المساهمة بقوات.

٥٧ - **السيد بيلي** (كوت ديفوار): تكلم بشأن البند ١٤٨ من جدول الأعمال، ورحب بالإرادة السياسية التي أبدتها الأطراف الموقعة على اتفاق واغادوغو السياسي لضمان تنظيم الانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار. ورغم الصعوبات التقنية المعترضة في سياق إعداد قوائم الناخبين والتي حالت دون تنظيم الانتخابات الرئاسية كما كان مقررا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، فإن جميع الأطراف قد اتفقت على تنظيم تلك الانتخابات في عام ٢٠١٠. ورغم المنازعات الانتخابية التي أثارتها مسألة تزوير قائمة الناخبين، فإن مختلف الأطراف توصلت إلى اتفاق بشأن إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة الجديدة وتشكيل حكومة جديدة. وأضاف بالقول إن الأطراف سعت جاهدة من أجل وضع

طريقة عمل تقوم على أساس توافق الآراء بشأن القائمة المتنازع عليها؛ واستكمال عملية نزع سلاح المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وحل الجماعات المسلحة السابقة، مع مواصلة العمل من أجل إعادة توحيد البلد.

٥٨ - وفيما يتعلق بالانتخابات، قال المتحدث إن الجهود الرامية إلى حل النزاع حول قائمة الناخبين من المتوقع أن تُستأنف في أيار/مايو ٢٠١٠. وفي ذلك الصدد، قامت بعثة للتقييم التقني تابعة للأمم المتحدة بزيارة كوت ديفوار، عملاً بقرار مجلس الأمن ١٩١١ (٢٠١٠)، ومن المتوقع أن تقدم تقريرها عن تلك الزيارة إلى الأمين العام في المستقبل القريب. وبناء على ذلك، تود الحكومة أن تركز جميع المفاوضات المقبلة بشأن تمويل ميزانية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار للفترة ٢٠١٠/٢٠١١ على الموارد اللازمة لاستكمال العناصر النهائية لاتفاق واغادوغو السياسي وعلى المهام التي أسندها مجلس الأمن إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وفي ذلك الصدد، قال إن وفده يود الحصول على إيضاحات بشأن التدابير التي اتخذها القوة من أجل مساعدة المُيسّر وممثله الخاص في أبيدجان على القيام بدوره التيسيري مع مختلف الأطراف من أجل إزالة أي سوء تفاهم فيما بينها وحل النزاعات الممكنة بطريقة ودية.

٥٩ - **السيد برانت** (البرازيل): تكلم بشأن البند ١٥٢ من جدول الأعمال، وقال إنه ينبغي تهنئة حكومة تيمور - ليشتي على التطورات الإيجابية التي يشهدها البلد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما في ذلك نجاحها في تنظيم الانتخابات، وإغلاق جميع مخيمات الأشخاص المشردين داخلياً، وتحسين سبل المعيشة وتوفير فرص العمل. وينبغي أيضاً الثناء على الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي لما حققته من إنجازات في مجال تحسين الوضع الأمني في البلد. ومع ذلك، فإن تحديات عديدة لا تزال قائمة، وإن النجاح في المدى البعيد يرتبط بتجديد جهود المجتمع الدولي من أجل دعم حكومة تيمور - ليشتي وشعبها في مساعيهما من أجل تدعيم تلك المكاسب.

٦٠ - وتابع قائلاً إن وجود الأمم المتحدة لا يزال يشكل عنصراً لا غنى عنه لتحقيق الانتقال السلس إلى الانتعاش والتنمية. لذلك، فإن وفده يؤيد النهج الحذر الذي يتبعه الأمين العام فيما يتعلق بالتخفيض التدريجي للقوات التابعة للبعثة في ضوء التقدم المحرز على درب تشكيل شرطة وطنية لديها مقومات البقاء، على أن يُقاس ذلك التقدم بالاستناد إلى معايير موضوعية وإلى تطور الوضع الميداني. وأضاف بالقول إن وفده يؤيد أيضا المقترحات المتعلقة بملاك الموظفين الواردة في الميزانية للفترة ٢٠١٠/٢٠١١، والتي تهدف إلى تعزيز القطاع الأمني وسيادة القانون وعنصر الدعم. وأشار بوجه الخصوص إلى ضرورة النهوض بالخبرات المهنية والتقنية لمكتب مفوض الشرطة عن طريق إحداث مناصب لدعم قوات الشرطة الوطنية. وأخيراً، إن وفده إذ يضع في اعتباره أن الجمعية العامة لم تراعِ، في قرارها ٦٣/٢٩٢ المعتمد بتوافق الآراء، توصية اللجنة الاستشارية بشأن الهيكل الإداري للبعثة، فإنه يحث اللجنة الاستشارية على أن تمتنع، في تقاريرها المقبلة، عن تكرار التوصيات التي أغفلتها الجمعية العامة. وتابع قائلاً إن وفده سيواصل النظر بعناية في توصيات اللجنة الاستشارية ليتأكد من أن البعثة تمتلك الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.